



סיכוי סיקوي Sikkuy

העמותה לקידום שוויון אזרחי - الجمعية لدعم المساواة المدنية
The Association for the Advancement of Civic Equality

فجوات النظام التعليمي - البنية التحتية المادّية

إعداد :
ميخال بليكوف

أيلول, 2014

فجوات النظام التعليمي - البنية التحتية المادية

إعداد: ميخال بليكوف

تحرير لغوي بالعبرية: نوعمي غليك-عوزراد

تصميم: ميخال شرايبر

مديرا قسم السياسات المتساوية بسيكوي: عبد كناعنة وشيرلي راکاح

تصدر هذه الكراسة أيضاً بالعبرية، وهي موجودة في موقع الجمعية الإلكتروني www.sikkuy.org.il

המחקר בוצע בודות לתרומתה של קרן לאוטמן

© مسموح ومرغوب التصوير والاقتباس من هذا الإصدار شريطة إظهار المصدر بشكل مفصل.
لا يمكن طباعة هذا الإصدار كاملاً إلا بإذن خطي من جمعية سيكوي.



القدس

شارع همشوريرت راحيل 17, بيت هكيريم, القدس 96348
هاتف: 02-6541225 | فاكس: 02-6541108 | jerusalem@sikkuy.org.il

حيفا

جادة بن غوريون 57, ص ب 99650, حيفا 31996
هاتف: 04-8523188 | فاكس: 04-8523065 | haifa@sikkuy.org.il

الفحوى

5مقدّمة - البحث، هدفه والتحديات التي واجهتنا
7معلومات أساسية عامّة
9نقص الفصول الدراسية؛ وهو بنحو ثلث الفصول في المدرسة وثلاثيها في رياض الأطفال
14الفجوات والنواقص بموارد التعليم
18التلخيص
20قائمة المصادر

مقدمة -

البحث، هدفه والتحديات التي واجهتنا

يؤدي عدم المساواة في التعليم لإسقاطات سلبية كثيرة على المجتمع برمته وعلى الأفراد داخله، بدءاً من المسبب بقدره الفرد على كسب الرزق وبفرض الحراك الإجتماعي المتاحة أمامه، إنتهاءً بأثر ذلك على التماسك الإجتماعي وخلق الشعور بالتمييز والظلم والحرمان والفوارق الإجتماعية. الهدف من هذه الورقة هو استعراض حالة عدم المساواة القائمة ما بين التعليم العربي والعربي، المتعلقة بكلّ الجوانب المادية للبيئة المدرسية في رياض الأطفال والمدارس. مسألة البيئة المادية للمدرسة أو الروضة واسعة وتشمل المباني التعليمية، الباحات، الهيكلية التنظيمية وما تحويه مساحاتها المختلفة، الإضاءة، الصوتيات ومراقبة المناخ، وكذلك موارد التعلّم، أي الحواسيب، المكتبة ومركز الموارد، المختبرات والمرافق الرياضية.

نحن، بجمعية سيكوي، ندأب منذ عدّة سنوات على استعراض الفجوات القائمة بين اليهود والعرب في البلاد. فثمة أهمية كبيرة لمجرد الإستعراض، لكن الأهم تحويل ذلك لدعائم تخدم العاملين على المساواة وأيضاً الوزارات بغية تغيير أشكال التمييز الصارخ وتعزيز المساواة بين المواطنين العرب واليهود.

طلب المعلومات من وزارة المعارف :

تحضيراً لكتابة هذه الورقة، قدّمت جمعية سيكوي طلب الحصول على معلومات من وزارة المعارف، وفيه سألنا عن معطيات تتعلق ببناء الفصول الدراسية، مباني التعليم المستأجرة والمباني المتنقلة المستخدمة كفصول دراسية. كما طلبنا معلومات عن توفّر المكتبات والحواسيب والمختبرات داخل المدارس.

ضمن المعلومات عن بناء الفصول الدراسية، طلبنا معرفة التالي : كم عدد هذه الفصول التي تمّ الإعتراف بضرورة بنائها خلال الأعوام 2009-2012. أي، وبعد أن قدّمت السلطات المحلية طلبات المصادقة على بناء أو توسيع مؤسسة تربوية لديها - كم عدد الصفوف التي إعترفت وزارة المعارف بضرورتها بكلّ سلطة محلية وبكلّ واحدة من مراحل التعليم (الروضة، الإبتدائية وما فوق الإبتدائية). ونظراً لعدم توفّر الميزانية الكافية لدى وزارة المعارف لبناء كلّ الصفوف التي اعترفت بضرورتها، طلبنا معرفة كم عدد الفصول الدراسية التي مؤّلت فعلياً بكلّ سنة من السنوات أعلاه، حسب السلطة المحلية والمرحلة التعليمية. كذلك، طلبنا معرفة عدد المباني المتنقلة المستخدمة كفصول دراسية لدى كلّ سلطة محلية.

في ردّها بتاريخ 21 شباط 2013 على طلب جمعية سيكوي، إدّعت وزارة المعارف أن المعلومات المطلوبة غير متوفرة لديها بالشكل المطلوب وتحتاج معالجات خاصة. " تشمل هذه المعالجات جمع المعلومات، تصنيفها يدوياً في الأساس، وأيضاً تحليل العديد من التقارير التي تحوي آلاف الصفحات. " وعلى ضوء ذلك، تقول الوزارة إنها لا تستطيع توفير المعلومات المطلوبة حيث "أن المعالجات الخاصة تستلزم توظيفاً غير معقول للموارد." [الإبراز من عندنا]

إنه لمستغرب أن لا يكون لدى وزارة المعارف تسجيلاً متاحاً لعدد الفصول الدراسية التي ترى ضرورة بنائها، وعدد تلك التي تبنيها كلّ عام. فإن تمّ خلال السنوات 2007-2011 بناء نحو 8000 فصل دراسي (ما يعادل نحو 1600 فصل سنوياً)، من غير الواضح لماذا تحتاج هذه المعلومات "آلاف الصفحات" كما جاء بتوضيح الوزارة! ولماذا يجب أن يكون جمع مادة أساسية وبسيطة كهذه "توظيفاً غير معقول للموارد" في العقد الثاني من القرن ال-21 !!

طلبنا كذلك معلومات حول المكتبات برياض الأطفال والمدارس. يتضح أنه بهذا المجال أيضاً، لا تملك الوزارة معلومات محدّثة فأعطينا معلومات من العام 2007، وهي آخر مرّة جرى فيها إستقصاء للمكتبات. بخصوص المعلومات عن عدد الحواسيب في المدارس، أرسل إلينا بحث أجراه قسم البحوث في الكنيست سنة 2009. هنا أيضاً، كان الإدعاء بعدم توفّر المعلومات المحدّثة وأن الوزارة تدأب على إجراء استقصاء شامل في المدارس لمعرفة ما هو موجود.

إنَّ غياب المعلومات المنظمة والمرتبَّبة لدى وزارة المعارف، يثير الشكَّ حول قدرة الوزارة على فحص درجة التفاوت من حيث الإنصاف بتوزيع الموارد التعليمية وقدرتها على معالجة الفجوات القائمة. إذ أنَّ غياب المعطيات و/أو عدم كشفها يحولان دون تمكُّن الوزارة ذاتها وأيضاً كلِّ من يسعى لتحقيق المساواة في التعليم، من القيام بعملٍ واعٍ يستند إلى البيانات ويعزِّز المسعى. في إطار هذه الورقة وبحسب أحدث البيانات المتوفرة التي حصلنا عليها، سنستعرض نقص الفصول الدراسية (معطيات 2012)، عدد الحواسيب الموجودة في المدارس (معطيات 2011)، المكتبات (معطيات 2007) والمرافق الرياضية (معطيات 2009). وقد ظهرت فجوات كبيرة في كلِّ واحد من المجالات المفحوصة، بين التعليم العبري والعربي.

معلومات أساسية عامّة

ما شأن المدرسة بتقليص الفجوات؟

سنوات طويلة والباحثون بمجال التربية والتعليم، يحاولون الإجابة على ما مدى تأثير جهاز التعليم (المدارس، المعلمون/ات، برامج التعليم) على تحصيل التلاميذ وتقليص الفجوات الاجتماعية، مقارنة مع تأثير ما يحمله التلميذ معه من البيت! ثمة تأثيراً ملحوظاً للخلفية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ينتمي إليها التلميذ على تحصيلهم الدراسي. بعد استعراض البحوث التجريبية على مدى 3 عقود ويزيد¹ يتبين أنّ جودة المدرسة ومعلميها تؤثر بنسبة 20% من مجمل عوامل نجاح التلاميذ دراسياً. في حين أنّ تأثير المعلمين هو 13% ودور المدرسة يبلغ نحو 7%. أمّا الخلفية الشخصية للتلميذ فلها ما نسبته 80% من التأثير على النجاح الدراسي.

ظاهرياً، هذه النتائج مخيبة للآمال وتهمّش دور المدرسة والمعلمين وبرامج التعليم من حيث التأثير على مستقبل التلميذ. لكن، هيمنة عوامل الخلفية الشخصية للتلميذ في تفسير نجاح التلميذ، تدلّ أكثر على قلة نجاعة جهاز التعليم منه على ضعف إمكانياتها لإحداث الفرق والتغيير. فهناك قصص نجاح لتلاميذ ينتمون لشريحة سكانية أضعف، تثبت كبر إمكانيات جهاز التعليم الجيد والناجح، في التأثير على تقليص الفجوات، وبالتالي المساهمة في رآب الصدوع والفوارق الاجتماعية. إذًا، تقاس الفاعلية المدرسية بمدى نجاح المدرسة في تقدم التلميذ بمختلف المجالات (الدراسية، الأخلاقية والحسية) أبعد كثيراً مما هو متوقع لهم وفق معطيات الخلفيات التي ينتمون إليها.² يثبت البحث أنه كلما انخفض مستوى الخلفية الشخصية للتلميذ (تعلم الأهل والدخل للفرد الواحد)، كلما ارتفع وزن وأهمية جهاز التعليم والمدرسة كقادرين على تحقيق النجاح الدراسي وتذويت القيم الأخلاقية وقواعد السلوك الحسن، ثمّ تقليص الفجوات الاجتماعية الاقتصادية.

غالبية التلاميذ في جهاز التعليم العربي من خلفية اجتماعية اقتصادية منخفضة. إذ أنّ ما يزيد عن ثلثي الأطفال العرب في إسرائيل (68.9% لدى العرب مقابل 23.7% لدى اليهود)³ ينشأون بأسر تعيش تحت خط الفقر. كما أنّ الخلفية التعليمية للعديد من الأهل غير مرتفعة قياساً مع البالغين اليهود. نسبة المتعلمين ابتدائي (إنهاء المرحلة الابتدائية) من العرب بسن 15 وما فوق تبلغ 37%، مقابل 16% لدى اليهود. بينما، نسبة المتعلمين ما فوق الثانوية (أكاديمية وغير أكاديمية) لدى العرب تبلغ 17%، مقابل 40% لدى اليهود.⁴ أي أنه وعلى النقيض من النتائج العامة حول التأثير المحدود لجهاز التعليم، وعلى ضوء المعطيات القاسية بخصوص خلفية غالبية تلاميذ التعليم العربي، يزداد كثيراً الوزن المعطى لدور جهاز التعليم في نجاح التلميذ، كما يزداد تعلق هؤلاء بجهاز التعليم كمن يتيح ويشق الطريق أمامهم للحصول على التربية والتعليم العالي ثمّ انخراطهم على أحسن وجه بسوق العمل وداخل المجتمع.

ما العلاقة بين البيئة المادية ونجاعة المدرسة؟

البيئة المادية للمؤسسات التعليمية ومعها الظروف على الأرض، قد تمّ تعريفها بمرسوم مدير عامّ وزارة المعارف⁵ كأحد المعايير الضرورية لخلق الثقافة الحسنة والمناخ الإيجابي في المدرسة⁶ والتي تلعب دوراً في جعل هذه المؤسسات مكاناً أفضل للدراسة والتعلم. فالظروف المادية للمؤسسة التربوية تؤثر على تعامل التلميذ مع المدرسة وعلى مستوى العنف فيها وكذلك على أمانهم بين جدرانها.

1 إيلانا شوفال، "البحث - الأكثر إسهاماً"، الدرس الحرّ، أعداد 2006/2005، العدد 69، تشرين الثاني 2005.

2 حبيت چليكمان، العلاقة بين الخلفية الاجتماعية والتحصيل: مناخ المدرسة كمتغيّر معوّض وملطف، مؤتمر "راما"، آذار 2013.

3 ميري أندبلد، أوران هير، نانثيلا بركلي، دانييل غوتليف، مستويات الفقر والفوارق الاجتماعية، تقرير سنوي 2012، مؤسسة التأمين الوطني، القدس 2013.

4 دائرة الإحصاء المركزية، الحولية الإحصائية لإسرائيل 2013، معطيات 2011.

5 مرسوم مدير عامّ وزارة المعارف 12-2.1 تعزيز المناخ الآمن ومواجهة العنف في المؤسسات التعليمية - توجيهات دائمة.

6 حانا شدمي، ورقة مسودة حول معايير خلق إدارة ورقابة الثقافة المدرسية ومناخها، وزارة المعارف والثقافة والرياضة، المديرية التربوية.

وكما سنرى لاحقاً، هناك بحثاً تشير لوجود عناصر عديدة في البيئة المادية للمؤسسات التربوية، قد تؤثر على تحصيل التلاميذ. التلاميذ من الخلفيات المستضعفة أكثر عرضة للتأثر من هذه البيئة المادية. فهم حساسون أكثر وهشاشتهم أكبر إزاء النواقص وأنواع الحرمان وإزاء المكاره المحيطة بهم، مقارنة مع التلاميذ من الخلفيات القوية. وبنفس الدرجة، تؤثر الظروف المادية الجيدة إيجاباً وإلى حد أكبر بكثير، على التلاميذ من الخلفيات المستضعفة.

يمكن الحديث عن ثلاثة مجالات تأثير للبيئة المادية في المؤسسة التربوية :

التأثير على تحصيل التلاميذ: تُظهر الأدبيات المهنية أن تأثير حجم الفصل الدراسي على تحصيل التلاميذ في الصفوف الدنيا (بستان إلزامي لغاية ثالث ابتدائي) كبير، على المديين القريب والبعيد.⁷ إذ وُجد أن التحصيل أعلى في الفصول الصغيرة (أقل من 20 طالب) مقارنة مع الفصول الكبيرة، خاصة لدى الأقليات والفئات السكانية المستضعفة.⁸ وقد لوحظ هذا التأثير على تحصيل التلاميذ أيضاً بالمدى البعيد، حينما ينتقل هؤلاء للدراسة بالفصول ذات الحجم المعتاد.⁹ كما بينت الأدبيات البحثية أن المباني المكتظة تؤثر سلباً على تحصيل التلاميذ، وكذلك الأمر بالنسبة لأوجه القصور في السيطرة على الإضاءة والصوتيات والمناخ.¹⁰

التأثير على مستوى العنف: تم تعريف البيئة المادية للمدرسة بمرسوم وزارة المعارف على أنها أحد المعايير الحيوية لتعزيز المناخ الآمن ومواجهة العنف في المؤسسات التربوية.¹¹ لا ندعي أن البيئة المادية الفقيرة هي السبب الوحيد للعنف، لكن لا بد من التشديد على أهميتها كأحد العوامل التي قد تساعد على تقليل مستوى العنف. وبحسب نتائج فحص "الميتساف" (مؤشرات الكفاءة والنمو المدرسي) الذي يفحص أيضاً المناخ والبيئة المدرسية التربوية، فإن طلاب التعليم العربي أكثر عرضة للعنف من طلاب التعليم العربي، والنسبة العالية منهم تشير لغياب الشعور بالحماية داخل المدرسة. هذه النتائج التي تم التوصل إليها، تتطابق مع مصدر آخر للمعلومات عن العنف في المدارس - مسح شامل لرصد العنف، السلطة الوطنية لقياس وتقييم التعليم (راما) بين طلاب صفوف الروابع حتى الثاني عشر.¹² لا شك بأن الإكتظاظ في المدارس والذي يزيد من الإحتكاك والتصادم، لا يساعد على خلق الأجواء الأكثر هدوءاً.

التأثير على مستوى الأمان: من العوامل المؤثرة على مستوى الأمان في المدرسة وبساتين الأطفال (بالإضافة ليقظة المعلمين وللقواعد السلوكية الواضحة للطلاب)، هو حال البنى التحتية ضمن المبنى والباحة. وفق التقرير السنوي لجمعية "بطيرم"، في السنوات 2010-2012، بلغت نسبة الأولاد الذين أصيبوا داخل نطاق المدرسة وأدخلوا المستشفيات 1.9 لكل 10,000 فرد سنوياً كمتوسط في البلدات العربية. وهي نسبة تزيد ب 40% عما لدى بقية السلطات المحلية والتي بلغت فيها نسبة المصابين المحالين للمستشفيات 1.3 لكل 10,000.

إذا كان الأمر كذلك، فإن نقطة انطلاق التلاميذ العرب من حيث خلفياتهم الشخصية أدنى ومدارسهم مكتظة أكثر، وهم معرضون أكثر للعنف ويصابون أكثر في نطاق المدرسة بحيث يحتاجون الوصول للمستشفيات. هذه الدونية متعددة الأبعاد، تقوّي الحاجة لجهاز تعليمي، يحوي بين مركباته البيئة المادية اللائقة ومعها الموارد التعليمية الصحيحة.

7 23-Biddle, Bruce J.; Berliner, David C., "Small Class Size and Its Effects" Educational Leadership, 2002, 59, 12

8 د. ريلي برينكر، مديرة التشغيل التربوي، مركز التكنولوجيا التربوية (مطاح)، "فصل دراسي صغير معناه فرص كبرى- عن أبحاث السياسات والتطبيق" آب 2005.

9 Frederick Mosteller, "The Tennessee Study of Class Size in the Early School Grades". The Future of Children - Critical Issues for Children and Youths, Vol.5, No.2-Summer/Fall 1995

10 Earthman, Glen I. (2002). School Facility Conditions and Student Academic Achievement. Los Angeles, UCLA's Institute for Democracy, 10 (Education & Access (IDEA

11 مرسوم وزارة المعارف 12-2.1 تعزيز المناخ الآمن ومواجهة العنف في المؤسسات التربوية، 2.3.4 البند 7 - المعيار 7: البيئة المادية للمدرسة. <http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Applications/Mankal/EtsMedorim/2.htm.12-1-1a-2-HoraotKeva/K-2010/1-2/>

12 إيتي فايسلبي، معطيات عن جهاز التعليم لدى العرب، مركز البحوث والمعلومات في الكنيست، أيار 2013.

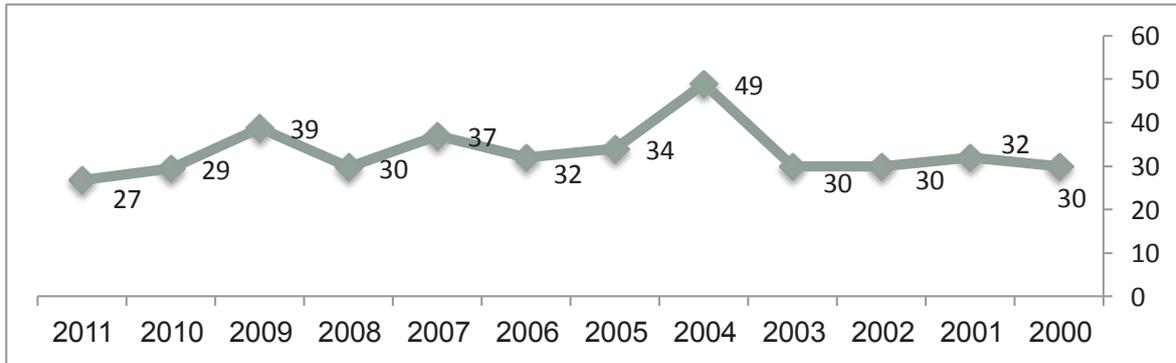
نقص الفصول الدراسية: وهو بنحو ثلث الفصول في المدرسة وثلاثيها في رياض الأطفال

نقص الفصول الدراسية يميّز عموم الجهاز التعليمي، لكنه يصبح حاداً في التعليم العربي. بالعقدتين الأخيرين، نما جهاز التعليم بشكل فاق معدّل النمو الطبيعي، وذلك بفضل توسيع قانون التعليم الإلزامي ليطال الفئة العمرية 3-4 سنوات، وبفضل تقليص التسرّب من الصفوف العليا. بالمقابل، لم يجرِ تعديل على ميزانية البناء. فالحرمان من الميزانية من جهة ومعوقات التخطيط من جهة أخرى (ينعكس بشكل خاص في شحّ الأراضي المتاحة للتنمية ضمن نطاق السلطات العربية) قد كرّسا حالة من النقص المزمن في الفصول الدراسية، والتي لم تجد لها حلاً خلال العقد الأخير، بل تفاقمت مع تطبيق قانون التعليم الإلزامي من جيل 3 سنوات.

بناء الفصول الدراسية 2011-2000

يوضح الرسم البياني رقم 1 مجموع الفصول التي بنيت في التعليم العربي، كنسبة مئوية من إجمالي الفصول التي تمّ بناؤها بالسنوات 2011-2000. نحو 27% من التلاميذ في إسرائيل هم عرب، وهنا نرى أن جهاز التعليم العربي قد حظي ببناء فعلي للفصول وفق نسبته أو أعلى بقليل، من إجمالي التلاميذ. إلا أن هذه الحصة تبقى بعيدة كلّ البعد عن تلبية الإحتياجات لديه، لكونها لم تسدّ الفجوات السابقة ولم تحلّ مشكلة استخدام المباني التي لا تستوفي المعايير المطلوبة - المتنقلة، المستأجرة والمساحات التي لم تُبن لتكون فصولاً دراسية، وهي في ازدياد مطّرد. بالنصف الأول من العقد الماضي كان التوجه السياسي العامّ نحو تخفيض ميزانيات رياض الأطفال، من منطلق أنه يمكن بسهولة نسبية، إيجاد الحلول لها عبر الإستئجار.¹³

الرسم البياني 1: حصة التعليم العربي من إجمالي الفصول التي تمّ بناؤها (بالنسبة المئوية) 2011-2000



المصدر: وزارة المعارف بمشاركة لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، تقرير اللجنة لفحص سبل تطبيق إحتياجات البناء بالوسط العربي، المنعكسة بنقص الفصول الدراسية في الأعوام 2012-2008، آب 2008.

حصل كلّ هذا بفترة إنشاء غالبية رياض الأطفال في البلدات العربية، إذ أنه ولحين سن قانون التعليم المجاني ليشمل شريحة 3-4 سنوات، في العام 1999، لم تكن البنية التحتية لرياض الأطفال من هذه الشريحة العمرية، موجودة تقريباً. غالبية السلطات المحلية العربية شملت بقانون التعليم الإلزامي المجاني لجيل 3-4 سنوات، منذ العام 2001 وذلك بحكم وجودها بالمرتبة 1-2 من السلم

13 وزارة المعارف بالاشتراك مع لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، تقرير اللجنة لفحص سبل تطبيق إحتياجات البناء بالوسط العربي، المنعكسة بنقص الفصول الدراسية في الأعوام 2012-2008، آب 2008.

الاجتماعي اقتصادي. من بداية العقد الماضي، أخذت فجوات نسب التعلّم برياض الأطفال من الجيل 3-4، بالتقلصّ جدياً، فعلى سبيل المثال نرى أنه بالعام الدراسي 1999-2000، ارتادها 34% من أبناء وبنات الـ 3 سنوات بالتعليم العربي مقابل 82% بالتعليم العربي. بينما في العام الدراسي 2011-2012 تقلصت الفجوة لـ 81% بالتعليم العربي و 93% بالتعليم العربي (من شريحة العمر 3).¹⁴ في آذار 2007، تطبيقاً للقرارات الحكومية وضمن "الخطة الخماسية لبناء الفصول الدراسية في الأعوام 2007-2011، تقرّر أن يتمّ خلالها تمويل بناء 8,000 فصل دراسي لكلّ الجهاز التعليمي، بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 4.6 مليار شاقّل. تمّ تحديد 39% منها لسدّ احتياجات التعليم العربي، ما معناه 3,120 فصلاً دراسياً. سنة بعد ذلك وفي آذار 2008، قدّمت لجنة يترأسها د. شاي كنعاني¹⁵ (عينتها وزيرة التربية آنذاك، بروفيسور يولي تمير) "تقريرها من فحص سبل تطبيق احتياجات البناء لدى التعليم العربي في الأعوام 2008-2012".¹⁶ بحسب هذا التقرير، تمّ تحديد الحاجة لبناء 9,236 فصلاً دراسياً خلال الفترة ما بين 2008 و 2012. فعلياً وضمن الخطة الخماسية للسنوات 2007-2011، تمّ بناء 2,608 فصل دراسي. أي أنه ومع بداية العام الدراسي 2011-2012، بلغ النقص نحو 6,628 فصلاً. توقعات العام 2008 لم يكن لها أن تأخذ بالحسبان توسيع قانون التعليم الإلزامي ليبدأ من جيل 3 سنوات، لذا كانت صفوف البساتين التي أضيفت بعد البدء بتطبيق القانون في بلدات المرتبة 3 وما فوق من السلم الاقتصادي، غير مشمولة ضمن إجمالي النقص (6,628 فصلاً). طبقاً لتقديرات أجرتها اللجنة حول تكاليف الإضافات الخارجة عن الميزانية لبناء الفصول الناقصة في التعليم العربي، وصل المبلغ لنحو 3.6 مليار شاقّل بأسعار 2008. (للمقارنة، الميزانية الكلية للخطة الخماسية الحكومية من العام 2007 لعموم الجهاز التعليمي، هي 4.6 مليار شاقّل).

نقص الفصول الدراسية

النقص يقارب الـ 1/3 من مباني الفصول الدراسية في التعليم العربي

بنهاية 2011، بلغ نقص الفصول الدراسية بمدارس التعليم العربي نحو 4,502¹⁷ من مجموع 15,573 فصلاً¹⁸ تمّ التدريس فيها خلال العام الدراسي 2011-2012، أي أن نحو 29% منها كان مبانٍ غير مخصّصة، بفصول مستأجرة، بغرف ملحقة أو مبانٍ متنقلة.

ما يقارب الـ 2/3 من مباني فصول البستان في التعليم العربي كان ناقصاً عشية تطبيق قانون التعليم الإلزامي المجاني من عمر 3 سنوات

يظهر من تقرير لجنة كنعاني أنه ببداية العام 2007، بلغ النقص برياض الأطفال 1,965 صف بستان. كانت التقديرات أنه في السنوات 2008-2012، ستكون ثمة حاجة لبناء 435 صف بستان بالإضافة، وذلك لتلبية احتياجات النمو الطبيعي. هذا يعني، أنه كان يجب بناء ما مجموعه 2,400 صف بستان حتى عام 2012.¹⁹ (وهذا قبل دخول توصيات لجنة طرختبرغ حيّز التنفيذ والتي بضمنها تمّ تطبيق قانون التعليم الإلزامي على جميع الأولاد بعمر 3-4 سنوات). في الأعوام 2008-2011، تمّ بناء 374 صف بستان جديداً في المجتمع العربي، ما يسمح بتقدير الناقص منها مع بداية العام الدراسي 2011-2012، بما يقارب 2,026 صفّاً. في العام ذاته، درس برياض الأطفال ضمن التعليم العربي (بدون القدس الشرقية) 89,795 طفلاً²⁰، وكان متوسط حجم صف البستان الواحد نحو 27 طفلاً.²¹ أي أن مجموع صفوف البستان التي عملت في ذات العام قد بلغ نحو 3,325 صفّاً، وأن الصفوف الناقصة هي 2,026 تقريباً،

14 دائرة الإحصاء المركزي، الحولية الإحصائية لإسرائيل 1998، 2013.

15 مدير مديرية التطوير بوزارة المعارف آنذاك.

16 هي واحدة من أربع لجان مشتركة بين وزارة المعارف ولجنة متابعة قضايا التعليم العربي، عينتها آنذاك الوزيرة تمير لفحص جهاز التعليم العربي.

17 تقرير كنعاني 2008.

18 دائرة الإحصاء المركزي، الحولية الإحصائية لإسرائيل، الجداول 8.8 و 8.19.

19 تقرير توصيات لجنة كنعاني 2008.

20 دائرة الإحصاء المركزي، الحولية الإحصائية لإسرائيل، الجدول 8.5.

21 بلس وبلبيخ 2013، ملاحظة هامشية رقم 5 ص 9.

قد شكّلت نحو 61% من إجمالي صفوف البستان. كل هذا يخبرنا أنه عشية دخول قانون التعليم الإلزامي لجيل 3-4 سنوات حيّز التنفيذ، كان ثلثا صفوف البستان المطلوبة في عداد الناقص. وكما ذكر سابقاً، مع بداية العقد الماضي عندما دخل قانون التعليم الإلزامي من عمر 3 سنوات حيّز التنفيذ، طرأ ارتفاع آخر بعدد صفوف البستان الناقصة.

آلاف الفصول الدراسية الناقصة! إذاً، أين يدرس التلاميذ؟

من واجب وزارة المعارف، عبر السلطات المحلية، توفير الغرف الدراسية المطلوبة وذلك ضمن قانون التعليم الإلزامي. وفي حال عدم توفر المبنى المستوفي للمعايير، هناك ثلاثة بدائل :

- وضع مبانٍ متنقلة داخل مساحة مدرسية قائمة، وفي بعض الحالات تكون المؤسسة التربوية بكاملها عبارة عن مبانٍ متنقلة.
- إستئجار المباني لتستخدم كغرف دراسية.
- تكتيف المباني التربوية القائمة بواسطة تحويل غرف وأماكن معينة داخلها، كانت معدة لأغراض مختلفة كمكتبة مثلاً أو مختبر، تحويلها لتصبح غرفة دراسية.

المباني المتنقلة

معايير بناء الغرف الدراسية، تستوجب أن يتمّ تحديد قطعة الأرض التي من المخطط إقامة المدرسة عليها، وفق عدد الغرف الدراسية المرزوع إقامتها ووفق نوعية المدرسية (إبتدائية أو ما فوق الإبتدائية) الأمر الذي يحدد كبر مساحة غرفة الصف. عندما يتمّ بناء العدد الأكبر من الغرف على مساحة محدّدة، كما عند إضافة المباني المتنقلة بباحة المدرسة، تنقلص بطبيعة الحال أماكن اللعب والفعاليات الخارجية، ويزيد إكتظاظ هذه الغرف. كما أن الظروف التعليمية في المباني المتنقلة أدنى مقارنة مع المباني الدائمة، عوضاً عن كونها تتأثر بشكل أكبر بأحوال الطقس.

لا توجد بحوزتنا معطيات حول إجمالي المباني المتنقلة المستخدمة كفصول دراسية في التعليم العربي وعموم جهاز التعليم. بحسب وزارة المعارف ورداً على الطلب المقدم من جمعية سيكوي للحصول على المعطيات، هي لا تملك بيانات متاحة عن إجمالي الفصول الدراسية الموجودة ضمن مبانٍ متنقلة.

يُظهر الجدول رقم 1 أدناه توزّع الزيادة السنوية من المباني المتنقلة في الأعوام 2009 و 2010. نحو ثلث إجمالي الزيادة هو بالمباني المتنقلة التي خُصّصت للتعليم العربي والبدوي.

الجدول 1: توزّع المباني المتنقلة حسب القطاعات 2009 و 2010

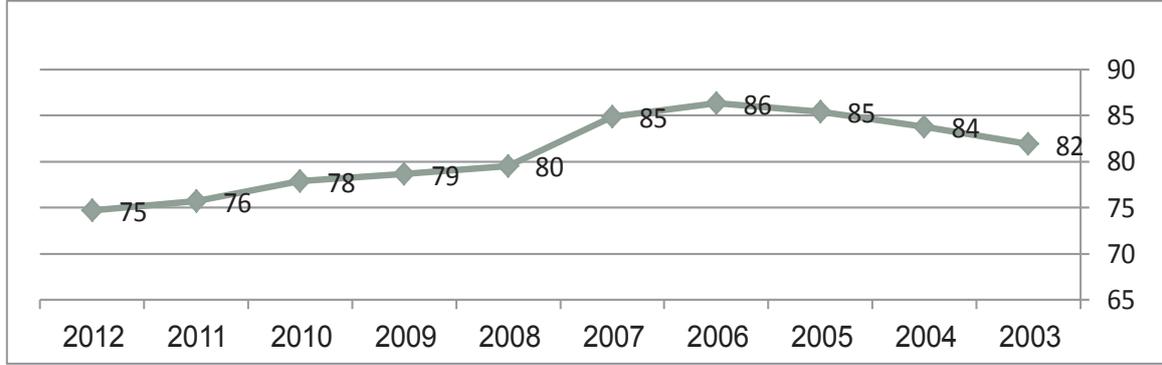
المجموع بالشواقل		عدد المباني المتنقلة		لدى أي المدارس
2010	2009	2010	2009	
4,035,000	4,350,000	32	42	اليهودية الرسمية
6,405,000	4,020,000	50	37	اليهودية الرسمية الدينية
7,180,000	9,370,000	35	82	اليهودية للمتشددين دينياً (حريديم)
2,410,000	2,240,000	23	21	العربية
4,197,000	4,197,000	43	43	البدوية
24,227,000	24,177,000	183	225	المجموع الكلي

المصدر: يوقال فِرغَن، إستعداد جهاز التعليم لافتتاح العام الدراسي 2009-2010 - الجوانب المادية والإدارية، الكنيسيت، مركز البحوث والمعلومات، آب 2010.

المباني المستأجرة - سنة 2012، 75% من الفصول الدراسية المستأجرة كانت في التعليم العربي

طيلة العقد الأخير، نحو 80% من الفصول الدراسية المستأجرة بجهاز التعليم، كانت في التعليم العربي (أنظروا الرسم البياني 2 أدناه).

الرسم البياني 2: الغرف المستأجرة في التعليم العربي بالنسبة المئوية من إجمالي الغرف المستأجرة 2003-2012.



المصدر: معالجة معطيات وزارة المعارف كما سُلمت لجمعية سيكوي تطبيقاً لقانون حرية المعلومات.

تشارك وزارة المعارف جزئياً بتمويل تكلفة إستئجار الفصول الدراسية، وليس بالسهولة المتخيلة (لا للمكتبات أو المختبرات أو غرف الحرف وبقية الغرف الملحقة). بحسب إتفاق بين وزارة المعارف ومركز الحكم المحلي، فإن الوزارة تشارك بتمويل 75% من الأجرة بحيث لا يتجاوز مبلغ التمويل 1,035 شاقل عن الغرفة الواحدة شهرياً، أو 9,315 شاقل سنوياً. بقية تكاليف الإستئجار ملقاة على السلطة المحلية، علماً أن مساهمة الوزارة أبعد ما يكون عن تغطية التكلفة الحقيقية المقدّرة ما بين 34,000 إلى 43,000 شاقل سنوياً عن الغرفة الواحدة (أسعار 2008).²² معنى ذلك أن مساهمة وزارة المعارف تمّول فعلياً ما يقارب ربع تكلفة إستئجار المكان، بينما بقية التكلفة (75%) ملقاة على ميزانية السلطة المحلية. وعلى ضوء حالة السلطات المحلية العربية، يشكّل هذا الجمل المالي عبئاً إضافياً غير معقول وغير محتمل وذلك لكونها سلطات بالأصل فقيرة، الأمر الذي يعمّق عدم المساواة ويثقل كاهل هذه السلطات بحمل أكبر مقارنة مع السلطات الأغنى والأقوى.

معظم الفصول الدراسية المستأجرة لا يستوفي المعايير المطلوبة وهكذا تكون وزارة المعارف لا تفي فعلياً بإلتزامها وهو توفير الغرف الدراسية المعيارية للمدارس ورياض الأطفال، عبر السلطات المحلية. ثمّة سببين رئيسيين لكون معظم الفصول الدراسية غير مستوفٍ للمعايير، الأول هو نقص الشقق المبنية في البلدات العربية وفق معايير البناء الموضوعة بوزارة المعارف، إما من حيث مساحة الشقة أو حجم قطعة الأرض المقامة عليها والساحة الخارجية. كما أن تكلفة إستئجار المكان، حتى لو استوفى حجمه المعايير المطلوبة، ستكون أعلى بنحو 25% من التكلفة الحالية، في حين أن هذه السلطات المحلية المضطّرة من ميزانيتها الشحيحة لتمويل نحو 75% من أجرة المكان، تتطلع لتقليص الإنفاق.

صحيح لغاية العام 2012، تعلّم داخل فصول مستأجرة نحو 20,323 تلميذاً في التعليم العربي ونحو 4,152 تلميذاً في التعليم العربي. إنّ هذه الأموال الكثيرة المنفقة سنوياً على الإستئجار والتي يأتي قسمها البسيط من ميزانية وزارة المعارف والأساسي من الميزانيات الشحيحة أصلاً لدى السلطات المحلية العربية، كان من الأولى أن تُستثمر ببناء الفصول الدراسية أو توجيهها لصالح البرامج والموارد التربوية الأخرى.

22 تقرير اللجنة لفحص سبل تطبيق إحتياجات البناء بالوسط العربي، المنعكسة بنقص الفصول الدراسية في الأعوام 2008-2012، تقرير ملخّص مقدّم لوزيرة المعارف، بروفسور يولي تمير، آب 2008.

إكتظاظ المباني وساحات المدارس القائمة

البديل الثالث المستخدم هو زيادة عدد الفصول بالمدارس على حساب الغرف الملحقة بالمختبرات والمكتبات أو غرف الفنون وما شابه. فعندما يتمّ ضمن مبنى قائم معدّ لإستيعاب عدد معيّن من الفصول، إستخدام العدد الأكبر منها يزداد الإكتظاظ داخل الحيّز المبني وأيضاً في الباحة الخارجية. يُظهر الرسم البياني رقم 3 أدناه، توزّع المدارس الإبتدائية (حتى الصفّ السادس) بحسب عدد التلاميذ. وفق توصيات لجنة دقّرات (فرقة العمل الوطنية للنهوض بالتعليم في إسرائيل)، على المدارس الإبتدائية هذه، عدم تجاوز العدد 18 من حيث الصفوف (3 صفوف متوازية) وألاً يزيد تعداد التلاميذ فيها عن 600 تلميذ، ولا يقلّ عن 250 تلميذ. في 19% من مدارس التعليم العربي، مقابل نحو 10% من مدارس التعليم العربي، يتعلّم أكثر من 600 تلميذ، ليدرس فيها 36.7 ألف تلميذ يشكّلون نحو 27% من إجمالي عدد تلاميذ المدارس الإبتدائية حتى الصف السادس، بالتعليم العربي. بينما نجد أن نحو 23% من المدارس الإبتدائية بالتعليم العربي، مقابل 3.6% من مدارس التعليم العربي، تعداد تلاميذها أقل من 250 طالب.

الرسم البياني 3 : المدارس الإبتدائية التي تعدادها فوق 600 تلميذ وأقل من 250 تلميذ، بجهازي التعليم العربي والعربي 2014



المصدر: معالجة بيانات النظام "ميتار"، وزارة المعارف.

إن النتيجة المباشرة من نقص الفصول الدراسية هي زيادة مستويات الإكتظاظ داخل الصفوف والمدرسة وأيضاً في الباحة الخارجية. المباني المتنقلة المتواجدة بمدرسة ما، تحدّ من مساحة الساحة أما الفصول المستأجرة فمتواجدة خارج نطاق المدرسة، وأحياناً كثيرة ووفق المذكور سابقاً، لا يكون حجمها مستوفياً للمعايير بالإضافة لعدم وجود باحة خارجية دائماً. كما أن الإستفادة القصوى من كل الفصول القائمة ضمن البناية المدرسية على حساب المكتبة أو المختبر، تمسّ أيضاً جودة التعلّم. لقد ذكر تقرير مراقب الدولة²³ حالات صعبة من عدم كفاية الصيانة مثل الإمدادات المنخفضة من الطاقة الكهربائية، وصلات غير قانونية للنظام الكهربائي وكذلك الرطوبة المنتشرة في المكان. جميعها قصورات قد تعرّض لخطر سلامة الطلاب وحياتهم. مستويات كثافة عالية بمقاييس المتر المربع للطالب الواحد، لا توفر الظروف اللائقة المناسبة للتعلّم ولا تساعد في مواجهة العنف، ثمّ وبطبيعة الحال تسرّع تآكل المبني. ينبغي أن يسعى الجهاز التعليمي لبلوغ الحد الأقصى من رفاهية المكان داخل مؤسساته التربوية، خاصة في المؤسسات التي يرتادها التلاميذ المحتاجين لرعاية عالية، حيث يكون التأثير الإيجابي للظروف البيئية الجيدة مضموناً ومكفولاً.

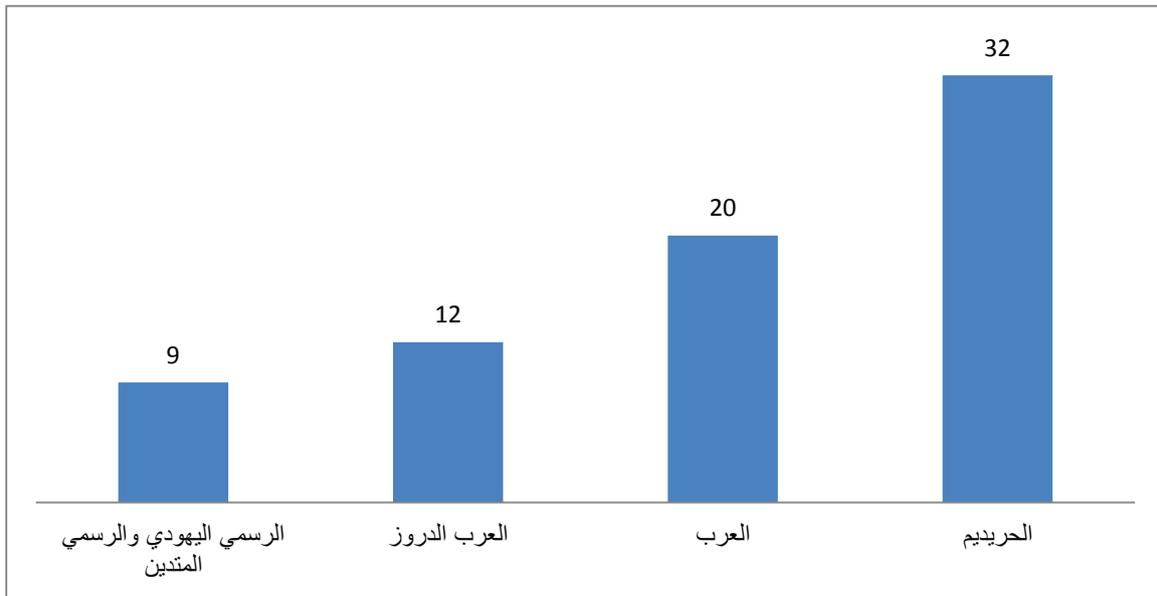
23 مراقب الدولة، "البنى التحتية المادية للمؤسسات التربوية في الوسط غير اليهودي"، تقرير حول الرقابة في السلطات المحلية، 2008.

الفجوات والنواقص بموارد التعليم

حوسبة المدارس

بسنوات التسعين من القرن الماضي وخلال العقد الأول من القرن الحالي، فعّلت وزارة المعارف الخطة متعددة السنوات لحوسبة جهاز التعليم وأسمها "العُد 98". وقد شارك بتمويلها كلٌّ من وزارة المعارف، مفعال هبايس والسلطات المحلية، وتمّ من خلالها تزويد المدارس بالحواسيب. سعت وزارة المعارف لأن يكون لكلّ 10 أولاد حاسوب بالمعدّل، وذلك لغاية عام 1997. وفي العام 2000 حدّدت الوزارة هدفاً ثانياً تسعى إليه دون تحقيقها هدفها الأول، حاسوب لكلّ 5 تلاميذ.²⁴ صحيح حتى العام 2011، كانت هناك نقطة حاسوب واحدة لكلّ 12 تلميذاً بالمعدّل. عند النظر للتوزّع وفق الشرائح السكّانية (الرسم البياني رقم 4 أدناه)، نرى أنه في المدارس اليهودية الرسمية والرسمية دينية كانت هناك نقطة حاسوب لكلّ 9 تلاميذ، وفي المدارس الدرزية نقطة لكلّ 12 تلميذاً، وفي المدارس العربية والبدوية واحدة لكلّ 20 تلميذاً، بينما في مدارس المتدينين اليهود (حريديم) نقطة حاسوب واحدة لكلّ 32 تلميذاً. العدد الأكبر من مدارس اليهود المتدينين غير مهتم ولا يرغب بإدخال الحاسوب لأسباب دينية عقائدية، لكن ليس هذا هو حال المدارس العربية، حيث يكون الضغط على نقطة الحاسوب الواحدة مضاعفاً وهائلاً، مقارنة مع مدارس التعليم العبري، الرسمية والرسمية دينية.

الرسم البياني 4: عدد التلاميذ لنقطة الحاسوب الواحدة في مدارس الشرائح السكّانية المختلفة 2010-2011



المصدر: مراقب الدولة، التقرير السنوي رقم 62 ص 700

في العام 2010، بدأت وزارة المعارف بتفعيل خطتها "ملاءمة جهاز التعليم للقرن ال 21" والتي تهدف لتطبيق طرق التدريس المبتكرة في المدارس، من خلال تنفيذ تكنولوجيا المعلومات. إلا أن هذه الخطة تنطرق فقط للجوانب التدريسية في الحوسبة ولا تشمل السعي لزيادة وتعزيز نقاط الحواسيب للتلاميذ. المصدر المالي الوحيد لشراء الحواسيب للتلاميذ منذ العام 2003 هو مفعال هبايس. كما أن المساعدة التي يقدمها مفعال هبايس لميزانيات السلطات المحلية هي بمختلف المجالات وتشمل بالإضافة للحواسيب، المرافق الرياضية وبناء المؤسسات الجماهيرية وتجهيزها. ويتمّ تحديد الإطار العامّ لميزانية كلّ سلطة محلية وفق معايير واضحة، على أن

24 مراقب الدولة، التقرير السنوي رقم 62 "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم"، ص 699-726.

تقرّر هذه السلطة كيفية صرف الميزانية الممنوحة لها ولأي الأغراض. وهكذا تعكس طريقة إستغلال السلطة المحلية لأموال المساعدة المخصصة لها، سأم الأولويات الداخلي لديها.

في السنوات 2000-2010، مؤل مفعال هبايس 66,220 نقطة حاسوب شكّلت ما يعادل 7.5% تقريباً من إجمالي ميزانيات المساعدة التي قدمها مفعال هبايس للسلطات المحلية خلال الفترة المذكورة. وفي السنوات 2006-2010 مؤل 20,149 نقطة حاسوب للتعليم العربي الرسمي، مقابل 8,491 نقطة حاسوب للتعليم العربي، وهي نحو 30% من إجمالي نقاط الحاسوب المخصصة للتعليم الرسمي (أنظروا الجدول رقم 2 أدناه). علماً بأن نسبة تلاميذ التعليم العربي من إجمالي تلاميذ التعليم الرسمي هي نحو 31%. إن هذه النسبة المخصصة لا تقل فقط عن نسبة التلاميذ العرب، بل وبدون أدنى شك لا تسدّ الفجوات القائمة من حيث الحوسبة. وهكذا يستمر فعلياً المساس بالقدرة على منح التلاميذ العرب فرصة متكافئة للحصول على مهارات تكنولوجيا المعلومات والإتصال الضرورية جداً للإندماج في العالم الحديث الذي يميّز اليوم مختلف مجالات العمل.

الجدول 2: معطيات مفعال هبايس عن عدد نقاط الحاسوب التي مؤلها في السنوات 2006-2010، مقسمة حسب نوعية المدارس

السنة	يهودية رسمية ويهودية رسمية دينية		عربية	
	نقاط الحواسيب	المبلغ بالشواقل	نقاط الحواسيب	المبلغ بالشواقل
2006	2,220	8,030,000	1,040	3,900,000
2007	6,840	24,330,000	2,600	9,560,000
2008	5,040	17,200,000	1,970	6,840,000
2009	2,710	9,390,000	1,360	5,000,000
2010	3,350	11,940,000	1,520	5,540,000
المجموع الكلي	20,150	70,900,000	8,490	30,830,000

المصدر: يوقال فرغن، الحوسبة بالمدارس- صورة حال- ورقة تحديث، الكنيست مركز البحوث والمعلومات، كانون الأول 2010.

المكتبات- مراكز الموارد

أكثر من 60 بحثاً تجريبياً في أنحاء الولايات المتحدة، كلّها تشير إلى أن التلاميذ في المدارس التي تحوي مكتبة أو مركز موارد، يتعلمون أكثر ويحصلون على علامات أعلى كما أنهم أكثر نجاحاً بالامتحانات على المستوى القطري والعالمي.²⁵ قد تشكّل المكتبة أو مركز الموارد أداة فاعلة في تقليص الفجوات، شريطة أن تكون مزوّدة بالتكنولوجيا الحديثة وتحوي مجموعات هامة من الكتب بالإضافة لإمكانية الوصول إلى قواعد البيانات المختلفة وأن تدار من قبل أشخاص مهنيين ومهرة. ومن أجل إقامة المكتبة-مركز الموارد، نحتاج للمساحة المناسبة وميزانية تمّول شراء مجموعات الكتب وغير الكتب وكذلك للأثاث والأجهزة التكنولوجية، وأخيراً العدد الكافي من الموظفين المهنيين المؤتمنين على تشغيل المكان.

ملاكات القوى البشرية: وفق الإجراءات المتبعة، لا إلزام بإقامة وتشغيل مكتبة في المدرسة الابتدائية ولا وظيفة يشغلها أمين/ة مكتبة أو مركز/ة موارد في جهاز التعليم الابتدائي، بل أن الوزارة لا تسمح للمدارس بتخصيص ساعات تدريس لأمين مكتبة. يُضطر مدراء المدارس لتأمين هذه الساعات من مختلف المصادر غير الدائمة، كساعات من قبل السلطة المحلية أو برنامج "كريف". من هنا

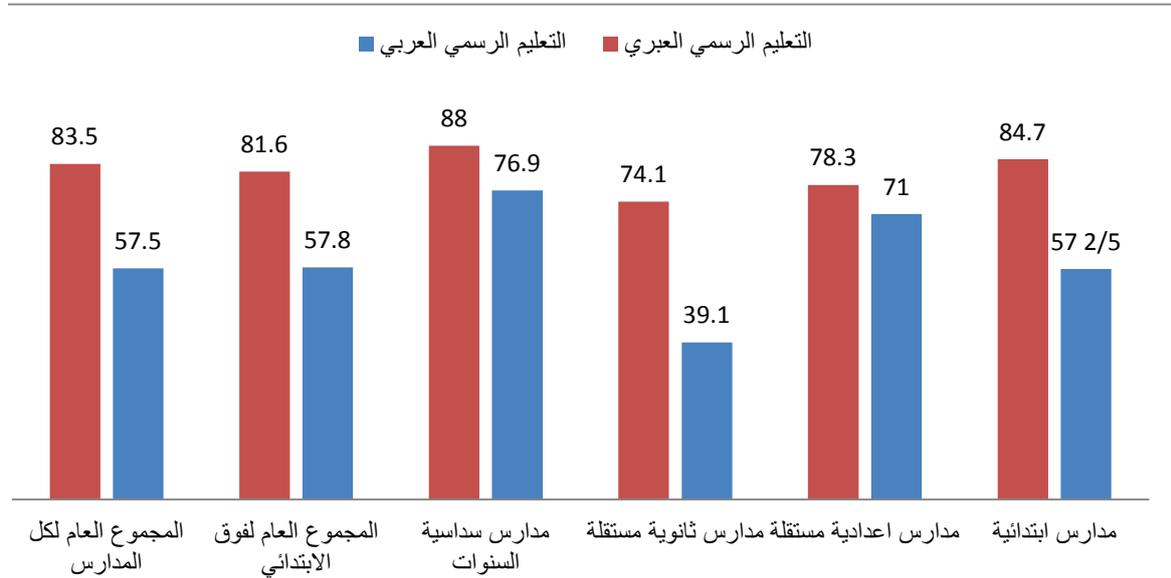
يكون الأمر غير مكتمل، فحتى لو تمّ تأمين الميزانية لإقامة المكتبة وشراء الكتب والأجهزة، يبقى أمر أمين المكتبة من الكماليات. في المقابل وبالمدارس فوق الابتدائية، تمّ تحديد وظيفة أمين/ة مكتبة لكل 25 صفّاً معيارياً، علماً بأن وزارة المعارف تموّل 100% من تكلفة الوظيفة وذلك منذ العام 2004.

المساحة المناسبة: تحتاج أي مكتبة معاصرة تحوي الأجهزة التكنولوجية الحديثة لمساحة تبلغ على الأقل 150 متر مربع. ولكن في إسرائيل، مخططات المدارس الابتدائية تخصّص 20 متر مربع فقط للمكتبة. زد على ذلك أنه بالمدارس التي يكون عدد فصولها الدراسية أعلى ممّا خُطّط، تقلّ فرصة إيجاد مساحات غير مستغلة بالعموم، وللمكتبة على وجه الخصوص.

ميزانية شراء الكتب والأدوات والأجهزة: لا توجد لدى وزارة المعارف ميزانية ثابتة بغية شراء الكتب ولا للتزوّد بالأثاث المطلوب وبالحواسيب وبرامج الحاسوب الخاصة بالمكتبات.

أحدث المعطيات حول وضع المكتبات في المدارس كما استلمتها جمعية سيكوي من وزارة المعارف، هي صحيحة لسنة 2007 (أنظروا الرسم البياني رقم 5 أدناه). تُظهر هذه المعطيات أنه في المدارس الثانوية وأيضاً في الابتدائية، ثمة فجوة بالمكتبات الموجودة بين المدارس اليهودية والعربية.

الرسم البياني 5: المكتبات الموجودة بالمدارس الرسمية (لا تشمل "المعترف بها") في التعليم العبري والعربي 2007



المصدر: وزارة التربية والثقافة، المكتبات المدرسية، صورة حال مطروحة للنقاش بديوان مدير عام الوزارة 14.2.07 شباط 2007.

المرافق الرياضية

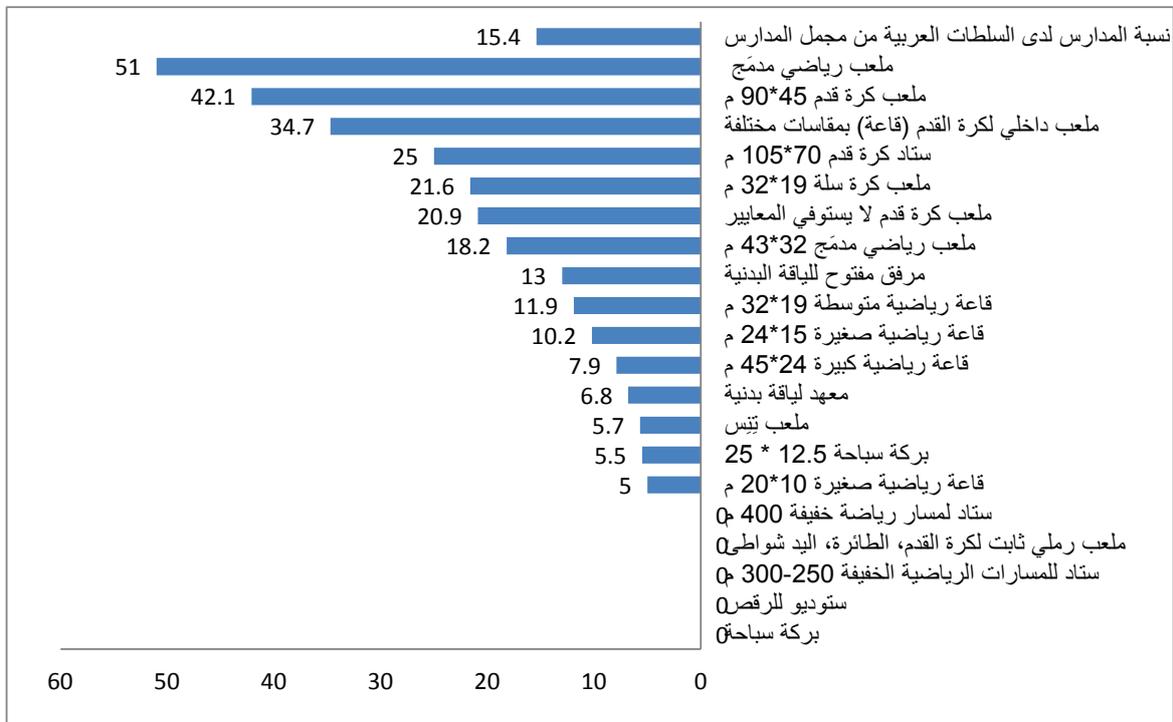
التربية البدنية هي جزء لا يتجزأ من المواضيع الأساس في جهاز التعليم بإسرائيل، وهي إلزامية بكل مرحلة من مراحل التعليم في المدارس. كما أن القاعة الرياضية التي يفترض غالباً إجراء دروس الرياضة فيها، هي من المرافق التدريبية الهامة والحيوية التي تتيح ممارسة الرياضة بكلّ أحوال الطقس وطيلة أيام السنة، كما أنها ضرورية لتطبيق الخطة الدراسية الموضوعية ضمن التربية البدنية.²⁶ غالبية مخططات إقامة القاعات الرياضية في إسرائيل تعود لمبادرة السلطات المحلية، وهي التي تخصّص المساحات المتوفرة لديها وتجند الموارد المطلوبة من أجل التخطيط والإنشاء ثمّ صيانة هذه القاعات، وذلك من مصادرها الذاتية أو من أموال التخصيص

26 أساف فيننغر ويوفال فرغن، نقص القاعات الرياضية بالمدارس، الكنيسست مركز البحوث والمعلومات، تشرين الأول 2010.

والدعم التي تحصل عليها من هيئات أخرى مثل مفعال هبابس، مجلس تنظيم المراهنات الرياضية والوزارات كوزارة الإسكان، وزارة النقب والجليل ووزارة الثقافة والرياضة. وزارة المعارف لا تشارك بتاتاً في التمويل ولا توجد لديها سياسة واضحة حول حصول المدارس على قاعات رياضية.²⁷

يُظهر الرسم البياني رقم 6 أدناه، نسبة مدارس السلطات المحلية العربية التي تحوي مرافق رياضية مختلفة، مقارنة مع نسبتها من عموم المدارس في البلاد، كما هي سنة 2009. تبرز فيه كثرة ملاعب الميني بيتش وكرة السلة وكرة القدم، مقابل نقص القاعات الرياضية، الموجودة بقلّة في كلّ جهاز التعليم، لكن الرسم البياني المذكور يبيّن تزايد قلّتها في المدارس العربية. قد يكون ذلك نتيجة تفضيل محليّ من قبل رؤساء السلطات لصالح بناء الملاعب الرياضية على حساب القاعات الرياضية. وقد يكون لها أسباب أخرى ما عدا التفضيل الداخلي، منها نقص المساحات المفتوحة وحدائق اللعب في البلدات العربية مما يدفع نحو الرغبة بالتعويض على هذا النقص، أو لإعتبارات أخرى خاصة بالتكاليف.

الرسم البياني 6: نسبة المدارس العربية التي تحوي مرافق رياضية من مجمل مدارس البلاد التي تحوي مرافق رياضية 2009



المصدر: ملف مسح المرافق الرياضية بإسرائيل، مديرية الرياضة بوزارة الثقافة والرياضة بالاشتراك مع توتو- WINNER.

بالموجز:

لأيّ مورد من الموارد التي استعرضناها أعلاه، لا توجد ميزانية دائمة وثابتة ولا كاملة بالطبع، من قبل وزارة المعارف. فعلياً، المصدر الوحيد الذي يمول شراء الحواسيب للمدارس هو مفعال هبابس، الذي يمول أيضاً جزءاً كبيراً من بناء القاعات الرياضية وتجهيز المكتبات. وفي غياب التعليمات المفصلة والواضحة التي تحدد سلّم أولويات وزارة المعارف بما يتعلق بكل مورد من الموارد التعليمية المذكورة، تتصرّف كلّ سلطة محلية وفق إمكانياتها التنظيمية والمالية ووفق اعتباراتها المتعلقة بأولويات إقامة أو شراء هذه الموارد.

التلخيص

تتميز الغالبية من التلاميذ العرب بإنخفاض معطيات الخلفية المتعلقة بثقافة الأهل والدخل للفرد الواحد، لذا يكون التعلق بالمدرسة كمصدر الرعاية والعناية بهم والداعمة لنموهم الذاتي وإطلاق القدرات الكامنة لديهم، أكبر بكثير. فالتلاميذ من خلفيات ضعيفة، يكونوا أكثر حساسية وعرضة للتأثر بالظروف المكانية المتردية، ويتأثرون إيجاباً وبشكل واضح جداً من الظروف المكانية ذات الجودة. ثمّة تأثيراً لبيئة التعليم المادية وكذلك للموارد التربوية المتوفرة للتلاميذ على المناخ المدرسي وعلى التحصيل الدراسي والتربوي بنفس الدرجة. ومن هذا الإستعراض نستنتج ما يلي :

- طيلة العقد الأخير لم يطرأ أي تحسن جدّي في قضية نقص الفصول الدراسية. صحيح أن الخطة الخماسية لبناء الفصول الدراسية التي فُعلت في 2007-2011، قد لبّت حاجة محدودة غطّت بأحسن الأحوال زيادة الإحتياج الناتجة عن النمو السكاني الطبيعي، لكنها تكاد لا تسدّ الفجوات ولا النقص المتراكم من سنين طويلة.
- في العام 2012، كان النقص نحو ثلث الفصول الدراسية بالمدارس العربية ونحو الثلثين في صفوف البساتين. وهذا قبل تطبيق قانون التعليم الإلزامي من جيل 3 و 4 سنوات لدى كافة السكان.
- نقص الفصول الدراسية يسبّب الإكتظاظ في المدارس وزيادة عدد الفصول المستخدمة على حساب المساحات المعدة لأغراض تربوية حيوية أخرى كالمكتبة والمختبرات. لا توجد معلومات عن حجم الصفوف في المباني المتنقلة، لكن صحيح لسنة 2012، كانت 75% من الصفوف المستأجرة بإسرائيل موجودة لدى التعليم العربي، وهي حقيقة تثقل كاهل السلطات المحلية العربية وتُفوق قدراتها الاقتصادية بشكل كبير قياساً مع حجم ميزانياتها، كما أنها تُعدّ تبذيراً صارخاً لموارد يمكن توظيفها في خدمة البرامج التربوية.
- عدد التلاميذ بكلّ نقطة حاسوب في التعليم العربي ضعف عددهم في التعليم الرسمي العربي.
- نسبة المدارس المفتقرة للمكتبات ومراكز الموارد أعلى في التعليم العربي، أيضاً بالمرحلتين الإعدادية والثانوية اللتين يجب أن يكون فيهما مكتبة مدرسية.
- نقص في القاعات الرياضية مقابل كثرة نسبية بملاعب كرة القدم وكرة السلة على أنواعها، الأمر الناتج ربما عن تفضيل داخلي وربما لإعتبارات من جهة التكاليف.

الفصول الدراسية: ثمّة معيقين أساسيين يحولان دون سدّ الفجوة من حيث بناء الفصول الدراسية، الأول هو مسألة توفر أراضي التطوير ضمن نفوذ السلطات المحلية العربية، أمّا الثاني فهو مسألة التمويل والميزانيات. منذ سنوات طويلة ووزارة المعارف لا تخصص الميزانيات المناسبة لاحتياجات البناء التي اعترفت بها مسبقاً. كما لا يوجد لديها معلومات دقيقة حول حجم النواقص بكلّ واحد من جهازي التعليم لدى العرب واليهود. منذ عقد من الزمان والوزارة تتحدث عن إجراء مسح لمباني التعليم، و فقط ميزانية العام 2013 هي الوحيدة التي تضمنت تمويلاً بقيمة نحو مليون شاقل لهذا الغرض. نحن لا نملك أي معلومة عن إجراء هذا المسح أو عدمه.

موارد التعليم: بظل غياب تامّ لميزانيات إقامة وشراء وتفعيل كلّ من الحواسيب والمكتبات والقاعات الرياضية في المدارس، العثور على هذه الموارد يعتمد لحدّ كبير على المبادرة وسلّم الأولويات والقدرة على تجنيد الموارد من قبل السلطات المحلية. وهي التي تبادر وتموّل في العادة، عملية التخطيط من مواردها الذاتية كما أنها هي التي تجند مصادر التمويل لمشاريع البناء والشراء.

أحد مصادر التمويل الرئيسية هو مفعال هبايس الذي يخصص سنوياً ووفق توجيهات وزارة المالية، مبالغ معينة لكل واحد من الأهداف المذكورة بما فيها بناء الفصول الدراسية. لكل سلطة محلية يُعطى بناءً على معايير ثابتة ومكشوفة، مبلغاً مالياً كدعم سنوي تستحقه السلطة المحلية من مفعال هبايس. وبغياب التوجيهات من وزارة المعارف، تكون السلطة المحلية هي صاحبة القرار بشأن الغايات التي توجه لها أموال الدعم المستحقة من مفعال هبايس - حواسيب، مكتبة، قاعة رياضية أم ملعب كرة سلة، أم أجهزة للمختبر - كل ذلك وفق الأولويات الداخلية لدى كل سلطة محلية.

التباينات القائمة على مستوى مبادرات السلطة المحلية وقدرتها على تجنيد الموارد، إضافة لتباين سلم الأولويات - كلها مجتمعة، تخلق وتحافظ بل توسع الفجوات القائمة. وكلما كانت السلطة المحلية أقوى كانت نزعتها أكبر باتجاه المبادرة لإقامة المشاريع وستتوفر لديها مصادر تمويل أكبر. في المقابل، السلطات الفقيرة، كما هو حال السلطات المحلية العربية، تبادر بدرجات أقل وتكون مصادرها الذاتية محدودة أكثر وهي مضطرة أيضاً لإنفاق المبالغ الطائلة لتمويل أجرة الفصول الدراسية الناقصة.

بظل غياب السياسة الواضحة من طرف وزارة المعارف وغياب المعلومات المنتظمة عن حجم الموجود والناقص من هذه الموارد، وأيضاً بغياب الميزانيات أو مصادر تمويل البناء والشراء وكذلك غياب الرقابة - لن يكون بالمستطاع سدّ الفجوات القائمة في هذه المجالات.

تقع على عاتق وزارة المعارف مسؤولية مسح الفجوات من حيث البنى التحتية المادية ما بين جهازي التعليم العربي واليهودي، وكذلك إعداد خطة عمل تكون ممولة من قبلها، بغية الإستجابة للإحتياجات الماسة التي يعاني منها جهاز التعليم العربي، ثم إخراجها لحيز التنفيذ خلال فترة زمنية معقولة لا تتجاوز الخمس سنوات.

وبدون هذا الإلتزام مع تحمّل كامل المسؤولية من قبل وزارة المعارف والحكومة برمتها، ستبقى الفجوات قائمة مع إحتمال توسّعها حتى، وبالتالي سيظلّ ركب جهاز التعليم العربي متأخراً في الخلف. وبهذا، تكون وزارة المعارف مخلة في أداء واجباتها الأساسية وعلى رأسها تجسيد الحق بالتعلم ضمن ظروف معقولة لائقة ودون تمييز، لكافة تلاميذ البلاد.

قائمة المصادر

- أندبلد ميري، هلر أورن، بركلي تانتيلا و غوتليف دانييل، مستويات الفقر والفوارق الاجتماعية، تقرير سنوي 2012، مؤسسة التأمين الوطني، القدس 2013.
- بلس ناحوم، بليخ حاييم، تطبيق قانون التعليم الإلزامي للأعمار 3-4، الصعوبات والحلول المقترحة، معهد طاوب، 2013.
- برينكر ريلي (دكتورة)، "فصل دراسي صغير معناه فرص كبرى- عن أبحاث السياسات والتطبيق"، مركز التكنولوجيا التربوية (مطاح) وزارة التربية والثقافة والرياضة، آب 2005.
- جليكمان حچيت، "العلاقة بين الخلفية الاجتماعية الاقتصادية والتحصيل: مناخ المدرسة كمتغير معوض وملطف، مؤتمر "راما"، آذار 2013.
- دائرة الإحصاء المركزي، الحوالية الإحصائية لإسرائيل، 2013.
- قرار حكومي رقم 1410 من تاريخ 18 آذار 2007.
- قرار حكومي رقم 1536 من تاريخ 1 نيسان 2007.
- فيرغن يوفال، الحوسبة بالمدراس- صورة حال، ورقة تحديث- الكنيست، مركز البحوث والمعلومات، تشرين الأول 2010.
- فايسلاي إيتي، معطيات عن جهاز التعليم في الوسط العربي، مركز البحوث والمعلومات في الكنيست، أيار 2013.
- فينغر أساف و فيرغن يوفال، نقص القاعات الرياضية بالمدراس الكنيست، مركز البحوث والمعلومات، تشرين الأول 2010.
- مرسوم مدير عام وزارة المعارف 2.1-12 تعزيز المناخ الآمن ومواجهة العنف في المؤسسات التعليمية - توجيهات دائمة.
- مراقب الدولة، "البنى التحتية المادية للمؤسسات التربوية في الوسط غير اليهودي"، تقرير حول الرقابة في السلطات المحلية، 2008.
- مراقب الدولة، "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم"، التقرير رقم 62، 2012.
- وزارة المعارف بالاشتراك مع لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، تقرير اللجنة لفحص نقص الفصول الدراسية بالوسط العربي في السنوات 2008-2012.
- وزارة المعارف بالاشتراك مع لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، تقرير اللجنة لفحص سبل تطبيق إحتياجات البناء بالوسط العربي، المنعكسة بنقص الفصول الدراسية في الأعوام 2008-2012، مقدّم لوزيرة المعارف، بروفسور يولي تمير، آب 2008.
- ملف مسح المرافق الرياضية بإسرائيل، مديرية الرياضة بوزارة الثقافة والرياضة بالاشتراك مع توتو وينر، 2009.
- شدمي حانا، ورقة مسودة حول معايير خلق إدارة ورقابة الثقافة المدرسية ومناخها، وزارة المعارف والثقافة والرياضة.
- شوفال إيلانا، "البحث - الأكثر إسهاماً"، الدرسي الحو، العدد 69، تشرين الثاني 2005.
- Biddle, Bruce J' Berliner, David C. "small Class Size and its Effects" Educational leadership, 2002. 59 pp 12-23.
- Earthman Glan L. (2002) School Facility Conditions and Student Academic Achievements. Los Angeles UCLA's Institute for Democracy Education and Access (IDEA).
- Mosteller Frederick, "the Tennessee Study of Class Size in the Early School Grades" For Children and Youth, Vol. 5 No. 2 Summer/Fall 1995.
- Research Foundation Paper: School Libraries Work! Scholastic Research and Results, 2008.